جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

مكافحـة الفساد في القطاع الخاص
فـي ظـل أحكام القانـون الجنائـي الدولي والوطنى

بحث لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ مدحت عبد الحليم رمضان

الباحث

هشام أحمد حلمي

2009

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

مكافحة الفساد في القطاع الخاص
في ظل أحكام القانون الجنائي الدولي والوطني

بحث مقدم

لنيل درجة الماجيستير في الحقوق

من الباحث

هشام أحمد حلمى محمود

لجنة المناقشة والحكم

أ . د/ محمـود سليمـان كبيش

أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق – للدراسات العليا جامعة القاهرة " رئيساً "

أ. د/ إبراهيـم عيـــد نايـــل

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس " عضواً "

أ . د/ مدحت عبد الحليم رمضان

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى كلية الحقوق جامعة القاهرة" مشرفاً عضواً "

2009

مقدمة :

كان دافعنا إلى هذه الدراسة ما لمسناه من تركز غالبية البحوث القانونية على قضية مكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية والقطاع العام ، دون النظر إلي أن جزءً هاماً من مشكلة الفساد ينبع من علاقات النفوذ وصلات الفساد بين بعض أشخاصه من كيانات القطاع الخاص ومسئولي أجهزة الدولة للحصول على أمتيازات مختلفة أو منافع غير مشروعة، فضلاً عن فساد القطاع الخاص ذاته .

وتتفق الاهمية العملية لهذه الدراسة والهدف منها والمتمثلين في معرفة أنماط فساد القطاع الخاص وأسبابه وسبل مواجهته تشريعياً في القانون الجنائي الوطني والدولي وذلك من خلال الوقوف على أنماط فساد القطاع الخاص والكشف عن أسبابه بعدما أصبح الفساد ظاهرة تهدد الدول والمجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يعد الفساد بصفة عامه وفساد القطاع الخاص بصفة خاصة من أهم المعوقات أمام الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة فلا يمكن تحقيق الإصلاح من دون وضع آليات للحد من هذا الفساد، إضافة الي خطورة الفساد وتأثيراته على سائر أشكال الجرائم وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الإقتصادية حيث أنها تلحق ضرراً كبيراً بموارد البلدان وباستقرارها السياسي وتطورها الإقتصادي والإجتماعي ، وقد يكون مجتمع هذه الدراسة من العاملين في الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد ، وهم : القضاة وأعضاء النيابة العامة،وأعضاء إدارة الكسب غير المشروع ، والعاملون في الجهازالمركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة المالية ، وهيئة الإستثمار وجهاز حماية المستهلك ،وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، ومصلحة الشركات وهيئة الرقابةعلى الصادرات والواردات والهيئة العامة للآثار ،وغيرهم من باقي العاملين في الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الفساد منها وحدة غسل الأموال والرقابة الادارية والمباحث الجنائية .

وقد رأينا ان نقصر الدراسة على تناول الجانب التشريعى من المكافحة ، وقسمناها الى بابين اساسيين يسبقهما فصل تمهيدى وذلك على النحو التالى :

الفصل التمهيدى : فى مفهوم الفساد .

الباب الاول : مكافحة فساد القطاع الخاص فى القانون الجنائى الدولى .

الباب الثانى : مكافحة فساد القطاع الخاص فى القانون الجنائى الوطنى .

ومن هنا يبدأ بحثنا نحو مكافحة فساد القطاع الخاص ، من الوجهة التشريعية سواء على مستوى القانون الجنائي الوطني أو القانون الجنائي الدولي .

الفهـــرس

المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة البحث	أ- ب
الفصل التمهيدي مفهوم الفساد	
تمهيد	1
المبحث الأول : ماهية الفساد (تعريفه . صوره . عوامله . خصائصه)	3
المبحث الثاني : مفهوم الفساد وأسبابه	11
المبحث الثالث: الفساد الدولي وعلاقة الفساد بالجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية	28
المبحث الرابع : القطاع الخاص : (مفهومه . تكاليف الفساد في القطاع الخاص . وأسبابه)	42
المبحث الخامس: فساد القطاع الخاص في ظل العولمة والخصخصة	58
المبحث السادس: إستراتيجية مكافحة الفساد في القطاع الخاص	80
الباب الأول **مكافحة فساد القطاع الخاص في ظل القانون الجنائي الدولي**	
تمهيد	105
أولاً : القانون الجنائي الدولي	107
ثانياً : تكامل التشريعات الجنائية الوطنية والمعاهدات الدولية	107
ثالثاً: الجهد الدولي في مكافحة الفساد	108
الفصل الأول : الإستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد	112
المبحث الأول: الجهود الدولية لمكافحة الفساد	113
1. تطور الجهود الدولية لمكافحة الفساد	113
2. جهود بعض الجهات الدولية الأخرى	116
المبحث الثاني: الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة الفساد والجريمة المنظمة	122

المحتويات	رقم الصفحة
أولاً : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	123
ثانياً : اتفاقية مكافحة رشاوى الموظفين الرسميين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية	125
ثالثاً : البنك الآسيوي للتنمية/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ADB/OECD)لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ	128
رابعاً : الجهود العربية في مكافحة الفساد	128
الفصل الثاني : الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد	130
تمهيد	130
المبحث الأول : الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد: CONVENTION AGAINST CORRUPTION INTER-AMERICAN	131
تمهيد	132
أولاً : الأحكام العامة للاتفاقية	133
ثانياً : قواعد التجريم والعقاب	134
ثالثاً : قواعد المسئولية الجنائية والعقاب عن جرائم الفساد	137
رابعاً : القواعد الإجرائية الحاكمة لمكافحة جرائم الفساد وملاحقة الجناة	138
خامساً: لجنة خبراء المتابعة MESICIC	141
المبحث الثاني: اتفاقيتي المجلس الاوروبى للقانون الجنائي والمدني بشان الفساد Criminal Law Convention on Corruption	145
أولاً : نظرة على اتفاقية القانون الجنائي للمجلس الاوروبى بشان مكافحة الفساد	145
1- الهدف من الاتفاقية	145
2- صور تجريم فساد القطاع الخاص في الاتفاقية	146
3- قواعد المسئولية الجنائية والعقاب عن جرائم الفساد	151
ثانياً : نظرة على اتفاقيه القانون المدني بشأن الفساد (مجلس أوروبا) Civil Law Convention on Corruption.	153
1. الهدف من الاتفاقية	154
2- الغرض من الاتفاقية	155
3- تعريف الفساد	155
4- نطاق التطبيق الإقليمي	156

المحتويات	رقم الصفحة
5- التعويض عن الأضرار	156
6- عناصر المسؤولية عن التعويض	156
7- التقادم	157
8- صحة العقود	157
9- حماية المبلغين من المستخدمين	157
10- الحسابات والمراجعة	158
11- اقتناء الادله	158
12- التدابير المؤقتة	158
13- التعاون الدولي	159
14- الرصد ومراقبة التنفيذ	159
15- التحفظات	159
16- العلاقة مع غيرها من الصكوك والاتفاقات	159
المبحث الثالث: اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته	162
تمهيد	162
أولاً : الأحكام العامة للاتفاقية	163
ثانياً : قواعد التجريم والعقاب	167
ثالثاً : قواعد المسئولية الجنائية والعقاب عن جرائم الفساد	171
رابعاً : القواعد الإجرائية الحاكمة لمكافحة جرائم الفساد وملاحقة الجناة	173
خامساً: آلية المتابعة المجلس الاستشاري	177
الفصل الثالث: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	180
تمهيد	180
نظرة على الأحكام العامة للاتفاقية	182
المبحث الأول : القواعد الموضوعية الحاكمة للتجريم والعقاب في الاتفاقية	187
(أ) نصوص التجريم	187
(ب) قواعد المسئولية الجنائية والعقاب عن جرائم الفساد	205
المبحث الثاني: القواعد الإجرائية الحاكمة لمكافحة جرائم الفساد وملاحقة الجناة	210
1 - وجود هيئة أو هيئات متخصصة في مكافحة الفساد	210

المحتويات	رقم الصفحة
2- كفالة الاستقلالية لسلطات مكافحة الفساد	210
3- تزويد هؤلاء الأشخاص أو الهيئات بما يلزم من التدريب والموارد المالية اللازمة	210
4- نظم استرداد الأموال والعائدات المتحصلة عن جرائم الفساد	211
5- تعزيز التعاون القضائي الدولي	211
6- التوسع في معايير الاختصاص الجنائي	212
7- معالجة مسألة تنازع الولاية القضائية من خلال الجهد الدولي	213
8- لاعتراف بأحكام الإدانة الصادرة في دولة أجنبية	214
9- نظام تسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الفساد أو المحكوم عليهم بالإدانة عن إحدى هذه الجرائم	215
10 - الكشف عن جرائم الفساد وتشجيع الإبلاغ عنها	215
11- إنشاء هيئات تحقيق مشتركة	217
12- الخروج على مبدأ السرية المصرفية لدواعي التحقيق في جرائم الفساد	217
13- نظام تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الفساد	218
الباب الثاني مكافحة فساد القطاع الخاص في ظل القانون الوطني	
تمهيد	219
الفصل الأول: مواجهة فساد القطاع الخاص في قانون العقوبات	221
المبحث الأول: أركان جرائم الرشوة واستغلال النفوذ في القطاع الخاص	222
أولاً : نطاق تطبيق نظم مكافحة الرشوة في القطاع الخاص	222
ثانياً :استغلال النفوذ : نظم مكافحة استغلال النفوذ الواقعة من آحاد الناس في القانون المصري	243
المبحث الثاني: جرائم الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء بغير حق على أموال الشركات المساهمة	253
تمهيد- النص العقابي	253

المحتويات	رقم الصفحة
المبحث الثالث: صور جرائم فساد القطاع الخاص الأخرى الواردة في قانون العقوبات	270
أولاً : جرائم الإخلال والغش في تنفيذ العقود	270
ثانياً : الإطار القانوني لجرائم التفالس	277
الفصل الثاني : مواجهة الفساد في القوانين الخاصة	291
المبحث الأول : في غسل الأموال	291
المبحث الثاني : جريمة الكسب غير المشروع	323
الفصل الثالث : صور تجريم فساد القطاع الخاص في بعض القوانين الاقتصادية	334
قانون العقوبات الاقتصادي	335
قانون العقوبات الاقتصادي والقانون الجنائي للأعمال	336
المبحث الأول: جرائم سوق رأس المال والشركات	338
أولاً :من حيث التعريف والمصلحة المحمية	
ثانياً : من حيث أشخاص القطاع الخاص المخاطبين بأحكام قوانين سوق رأس المال والشركات	339
ثالثاً : من حيث القواعد الموضوعية الحاكمة للتجريم والعقاب والمسئولية	343
المبحث الثاني: التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الاحتكار	381
تمهيد	381
مفهوم الاحتكار	382
مخاطر الاحتكار	383
سياسة المشرع المصري في تنظيم حماية المنافسة ومنع الاحتكار	385
شرطا قيام الاحتكار	387
الممارسات الاستبعادية	391
مبدأ النتائج	399
الجزاءات في قانون المنافسة المصري وبعض القواعد الخاصة	402
الخاتمة والتوصيات	406- 409
قائمة المراجع	410
أولاً: المراجع العربية	410

المحتويات	رقم الصفحة
ثانياً: الأبحاث والمقالات والتقارير	416
ثالثاً: المواقع على شبكة المعلومات الدولية	426